المجلة الإلكترونية الدورية
للإدارة العامة للتشريع

2023/1/1م - 2023/5/31م

العدد الأول

2023م

المجلة الإلكترونية الدورية
للإدارة العامة للتشريع

الإشراف العام: المستشار/ ريم أبو الرب

رئيس التحرير: المستشار القانوني سماح الصوالحة
ق.أ مدير عام الإدارة العامة للتشريع

فريق التحرير:
المستشار القانوني المساعد لينا عمرو
المستشار القانوني المساعد استقلال العوري

التدقيق اللغوي: الأستاذة ديمة سروجي

التصميم: الأستاذة منال الخالدي

عطوفة المستشار/ ريم أبو الرب
رئيس ديوان الجريدة الرسمية

((نعمل لتحقيق المصلحة العامة بكفاءة وفاعلية وضمن الموارد المتاحة لدينا للوصول إلى خدمات ذات جودة عالية))

كلمة الإدارة العامة للتشريع

سماح الصوالحة
المستشار القانوني / ق.أ مدير عام الإدارة العامة للتشريع

ضمن رؤية وتوجهات رئيس الديوان الأستاذة ريم أبو الرب، وانسجامًا مع الخطة الاستراتيجية للديوان، يصدر العدد الأول من المجلة الإلكترونية الدورية للإدارة العامة للتشريع؛ لتسلط الضوء على إنجازات ودور الإدارة العامة في مسيرة الديوان، حيث تعمل الإدارة العامة وفق سياسة ونهج تشاركي منحها تمييزًا بالعمل وسرعة ودقة في الأداء، مما سمح لنا بتحقيق إنجازات عديدة، سيتم استعراضها بشكل تفصيلي في هذا العدد ضمن النصف الأول من هذه السنة.

تعد الإدارة العامة للتشريع من الإدارات القانونية المتخصصة في الديوان، حيث تتولى المهام القانونية الآتية:

1. المساهمة في إعداد التشريعات بناءً على طلب الجهة صاحبة التشريع.
2. إبداء الرأي القانوني على مشاريع التشريعات الواردة للديوان من الجهات ذات العلاقة.
3. الصياغة التشريعية للتشريعات المحالة للديوان من الجهات ذات العلاقة.
4. تقديم الاستشارات القانونية الداخلية لإدارات ووحدات الديوان.
5. إعداد الدراسات والأبحاث القانونية المتخصصة.
6. إعداد وتقديم برامج قانونية متخصصة للفئات المستهدفة.

إن ما حققته الإدارة العامة للتشريع من إنجازات لم يكن يتحقق لولا دعم الأستاذة ريم أبو الرب، رئيس الديوان، وسياستها القائمة على التكامل في الأدوار والتنسيق الأفقي والعمودي؛ لرفعة الديوان وتحقيق أهدافه الاستراتيجية.

نسير بخطى ثابتة ونقدم جهودنا بكل محبة وانتماء لديوان الجريدة الرسمية لتحقيق أهدافه الاستراتيجية، وتعزيز قدراتنا ومهارتنا القانونية.

إنجازات الإدارة العامة للتشريع

بتوجيهات من رئيس الديوان تميز عمل الإدارة العامة للتشريع في هذا العام بنقلة نوعية، تمثلت في مساهمة الديوان بإعداد العديد من مشاريع التشريعات بناءً على طلب الجهات المختصة، حيث يساهم ممثل الإدارة العامة ضمن لجنة قانونية في إعداد وصياغة مشاريع التشريعات بكافة أنواعها وتدقيقها قانونيًا وفقًا لنهج وآلية محددة، والتحقق من عدم مخالفتها لأحكام القانون الأساسي، وتحقيق الانسجام مع غيره من التشريعات لتكامل المنظومة التشريعية الفلسطينية.

إذ تسعى الإدارة العامة إلى إخراج مشروع التشريع المحال إليها بجودة عالية، من دراسة مشروع التشريع وضمان عدم مخالفته للمنظومة التشريعية، ابتداءً من رأس الهرم التشريعي (القانون الأساسي) مرورًا بالاتفاقيات الدولية المنضمة لها دولة فلسطين، وصولًا للتشريعات السارية ذات العلاقة، إضافةً لسعي الإدارة العامة للحفاظ على الانسجام الداخلي بين أحكام المشروع ذاته، ومن ضمن هذه اللجان الآتي:

موظف من الإدارة العامة

الاسم: عليا النوباني.
تاريخ الميلاد: 1992/01/27م.

التحصيل العلمي:

- حاصلة على شهادة الثانوية العامة في الفرع العلمي عام 2010م.
- حاصلة على شهادة البكالوريوس في القانون من جامعة القدس عام 2013م.
- حاصلة على شهادة الماجستير في القانون الخاص من جامعة القدس عام 2016م.
- باحثة دكتوراة في القانون المدني في جامعة قرطاج بدولة تونس منذ عام 2020/2019م، بأطروحة تحت عنوان «مواءمة النصوص المدنية في المنظومة القانونية الفلسطينية للاتفاقيات الدولية المنضمة لها دولة فلسطين».
- حاصلة على مزاولة مهنة المحاماة عام 2016م.

معلومات مهنية:

- المسمى الوظيفي: مساعد قانوني.
- تعمل بالديوان منذ عام 2016م.
- طبيعة العمل: الصياغة التشريعية وإبداء الرأي القانوني.

تتميز الموظفة بأدائها المهني منذ لحظة تعيينها في الديوان، وعلاقتها الاجتماعية والمهنية المميزة مع زملائها في الإدارة العامة، وموظفي الديوان بشكل عام، مما جعلها ضمن كوكبة ممن استحقوا لقب الموظف المثالي خلال هذه الأشهر الأولى من السنة.

* لجنة إعداد مشروع قرار بقانون التأمين الصحي العسكري:

شاركت الأستاذة استقلال العوري المستشار القانوني المساعد في الإدارة العامة للتشريع عن الديوان في لجنة لإعداد مشروع قرار بقانون التأمين الصحي العسكري، مع ممثلين عن كل من الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وزارة الداخلية، وزارة الصحة، مديرية الخدمات الطبية العسكرية، هيئة التنظيم والإدارة، حيث تم الانتهاء من إعداد المسودة الأولى لمشروع القرار بقانون.

* لجنة إعداد مشروع التأمين الصحي الحكومي الخاص بالجرحى وأسر الشهداء:

شاركت الأستاذة لينا عمرو المستشار القانوني المساعد في الإدارة العامة للتشريع عن الديوان في لجنة لإعداد مشروع قرار بقانون التأمين الصحي الحكومي الخاص بالجرحى وأسر الشهداء، مع ممثلين عن كل من الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ووزارة الصحة، ومؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى، والاتحاد العام للجرحى، ويتم مناقشة المشروع مع كافة الأطراف ذات العلاقة.

* لجنة إعداد نظام المخدرات والمؤثرات العقلية:

شاركت الأستاذة سماح الصوالحة المستشار القانوني قائم بأعمال مدير عام الإدارة العامة للتشريع في اللجنة القانونية المشكلة لإعداد نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (31) لسنة 2022م، بالتشارك مع لجنة قانونية مشكلة من ممثلين عن وزارة الداخلية، ووزارة الصحة، والأمانة العامة لمجلس الوزراء، وتم الانتهاء من إعداد النظام والمصادقة عليه من قبل مجلس الوزراء ونشره في الجريدة الرسمية في العدد (201).

* لجنة إعداد مشروع قرار بقانون الزراعة:

شارك الأستاذ مروان السعدي المساعد القانوني في الإدارة العامة بإعداد مسودة قرار بقانون جديد للزراعة بالتعاون مع الوحدة القانونية في وزارة الزراعة، ليشمل هذا القرار بقانون جميع مهام الوزارة، والتراخيص والخدمات التي تقدمها، مع مراعاة أهمية وضع تشريع ثانوي واحد للخدمات والرخص والرسوم التي تتقاضاها الوزارة، وتم عرض مسودة هذا القرار بقانون على الإدارات والوحدات في الوزارة لبحث مدى قدرة هذا لقرار بقانون على تلبية الاحتياجات التشريعية لأعمال الوزارة.

تساهم الإدارة العامة للتشريع حالي بالمشاركة في إعداد المشاريع الآتية:

- قرار بقانون الإسعاف.
- قرار بقانون الهلال الأحمر.
- نظام تأمين وظائف الجرحى.

تدريبات قانونية:

ضمن رؤية الديوان وهدفه الاستراتيجي الخاص بالمساهمة في نشر المعرفة القانونية، وانسجامًا مع توجهات رئيس الديوان المستشار ريم أبو الرب، عملت الإدارة على وضع مواد تدريبية متخصصة تستهدف القانونيين في المؤسسات الحكومية وغير حكومية، وطلاب الحقوق في الجامعات الفلسطينية، وقد تم ذلك بالتنسيق مع دائرة التدريب في وحدة التخطيط والمشاريع، حيث قدم هذه التدريبات موظفون من الإدارة العامة وتمت بنجاح، وحازت على تقدير ممتاز من قبل المتدربين، ومنها الآتي:

- دورة تدريبيّة بعنوان: أساسيات إبداء الرأي القانوني على مشاريع التشريعات وأساسيات الصياغة التشريعية لمؤسسات قطاع العدالة

قدمت الإدارة العامة للتشريع تدريبًا قانونيًا بعنوان: «أساسيات إبداء الرأي القانوني على مشاريع التشريعات وأساسيات الصياغة التشريعية»، استهدفت القانونيين في مؤسسات قطاع العدالة، حيث قدم التدريب كلٌ من المستشار القانوني أ. سماح الصوالحة، والمساعد القانوني مروان السعدي، والمساعد القانوني عليا النوباني، وذلك بحضور موظفين قانونيين من وزارة العدل، والنيابة العامة، والمعهد القضائي الفلسطيني، واستمر التدريب لمدة أربعة أيام عمل.

- لقاء قانوني لموظفي سلطة الأراضي الفلسطينية

ضمن سلسلة من اللقاءات القانونية التدريبية التي يعقدها ديوان الجريدة الرسمية للمؤسسات الحكومية، عقدت الإدارة العامة للتشريع لقاءً للموظفين القانونيين العاملين في سلطة الأراضي الفلسطينية من عدة محافظات، حيث قدمت التدريب الأستاذة أماني بياتنة.

وتضمن التدريب عدة محاور قانونية، تمثلت في دور ديوان الجريدة الرسمية في العملية التشريعية، وإبداء الرأي القانوني حول مشاريع التشريعات، والصياغة التشريعية، وآلية استخدام المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية.

- برنامج تدريبي حول إبداء الرأي والملاحظات القانونية على مشاريع التشريعات والصياغة التشريعية

تحقيقًا لأهداف الديوان الاستراتيجية المتمثلة في تعزيز البنية القانونية للدولة، ونشر المعرفة القانونية، وفي إطار التعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية، اختتم ديوان الجريدة الرسمية البرنامج التدريبي المتعلق بإبداء الرأي والملاحظات القانونية على مشاريع التشريعات والصياغة التشريعية، للموظفين القانونيين من وزارة العمل، ووزارة الزراعة، ووزارة الصحة، ووزارة النقل والمواصلات.

وقد أثنت رئيس الديوان عطوفة أ. ريم أبو الرب على التزام المشاركين في البرنامج، وأكدت على استمرار التعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية في كافة المجالات، لا سيما التدريبات القانونية المتخصصة.

إضافة إلى ما سبق عملت الإدارة العامة للتشريع ومن خلال موظفيها على تنفيذ المهام الموكلة إليها من صياغة تشريعية للتشريعات المحالة للديوان، وذلك وفق الأدلة الإجرائية الداخلية للصياغة التشريعات الرئيسية والثانوية، ووفق أسس الصياغة التشريعية السليمة، ويتم عقد عدة اجتماعات مع الجهة صاحبة التشريع وممثل عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء للخروج بالصياغة النهائية للتشريع.

كما تعمل الإدارة على إبداء الرأي القانوني على مشاريع التشريعات المحالة إلى الديوان من جهات الاختصاص وفق أسس ومعايير إبداء الرأي، والوصول إلى وضع الملاحظات الموضوعية والشكلية بعد دراسة المشروع والتأكد من عدم مخالفته لأحكام القانون الأساسي والتشريعات ذات العلاقة، كما يجري العمل على موائمة مشاريع التشريعات مع الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة ووضع مقترحات بذلك.

عدد التدريبات التي تمت منذ بداية العام وحتى 2023/05/31م (12) تدريبًا.

بناءً على تكليف من رئيس ديوان الجريدة الرسمية، واستكمالًا لمساعي الإدارة العامة للتشريع في الوصول إلى بيئة قانونية وتشريعية مرقمنة وذات جودة، شارك موظفو الإدارة العامة في العديد من اللجان الداخلية يتمثل أهمها:

- لجنة إعداد الخطة الاستراتيجية للديوان.
- لجنة توجيهية للمشروع التطويري لحصر التشريعات في الحقب التاريخية.
- لجنة المعاينة والاستلام.
- لجنة إعداد رزنامة ديوان الجريدة الرسمية.
- لجنة جدول التشكيلات الوظيفية.
- اللجنة الفنية لتعديل عقد طباعة أعداد الجريدة الرسمية.

الإدارة العامة للتشريع في أرقام

* أبرز ما قدمه ديوان الجريدة الرسمية في مجال التشريع من 2023/01/01م لغاية 2023/05/31م:

أنشطة الإدارة العامة

* ورشة عمل لموظفي الديوان لمناقشة الخطة التنفيذية لعام 2023م:

شاركت الإدارة العامة في ورشة العمل التي عقدها ديوان الجريدة الرسمية لموظفيه لمناقشة الخطة التنفيذية لديوان الجريدة الرسمية لعام 2023م، حيث افتتحت رئيس ديوان الجريدة الرسمية أ. ريم أبو الرب ورشة العمل، حيث أكدت أبو الرب على أهمية إعداد خطة تنفيذية تعمل على تحقيق رؤية وأهداف الديوان الاستراتيجية بكفاءة وفعالية.

وأثنت أبو الرب على جهود الموظفين وتعاونهم للعمل على إعداد خطة تنفيذية للديوان بالتعاون والتنسيق بين كافة الإدارات العامة والوحدات المساندة.

وعرضت المستشار أ. سماح الصوالحة بصفتها القائم بأعمال مدير عام الإدارة العامة للتشريع ملخص للخطة التنفيذية الخاصة بالإدارة العامة متضمنة للأهداف والأنشطة التي تسعى لتنفيذها خلال عام 2023م.

* تكريم موظفات الإدارة العامة للتشريع في يوم المرآة العالمي:

كرم رئيس ديوان الجريدة الرسمية المستشار أ. ريم أبو الرب الموظفات العاملات في الديوان بمناسبة يوم المرأة العالمي الموافق 3/8 من كل عام، تأكيدًا منها على أهمية الدور الذي تؤديه المرأة في الوظيفة الحكومية.

❋ إحياء موظفي الإدارة العامة للتشريع الذكرى (75) للنكبة:

شـارك موظفو الإدارة العامـة للتشريع ضمن وفد من الديـوان بتاريخ 2023/05/15م، في الاحتفـال المركـزي لإحيـاء الذكـرى (75) للنكبة، للتأكيـد على أن حق عـودة اللاجئين سـيبقى يشـكل ثابتًـا مـن ثوابـت شـعبنا، بالإضافـة إلى حـق تقريـر المصـير، وإقامة الدولة الفلسـطينية المسـتقلة، وعاصمتها القدس الشريف، كما أن الشـعب الفلسطيني سـيواصل النضـال حتى نيـل كافة حقوقـه المشروعة.

* إعداد أدلة إجراءات العمل القياسية الموحدة

في إطار تنفيذ توجهات مجلس الوزراء في إعداد أدلة عمل إجرائية موحدة للمؤسسات الحكومية، أصدرت رئيس الديوان قرارًا بتشكيل فريق الجودة من مسؤولي الإدارات والوحدات في الديوان، يمثل الإدارة العامة فيه الأستاذة سماح الصوالحة، وقرارًا بتشكيل الفريق الفني للجودة للديوان، يمثل الإدارة فيه الأستاذة استقلال العوري، وتم عقد عدة اجتماعات دورية لمناقشة آليات عمل دليل إجراءات للإدارة العامة للتشريع، إضافة إلى اجتماع مع الفريق المكلف في الأمانة العامة لمجلس الوزراء في متابعة وإسناد الدوائر الحكومية في إعداد أدلة إجراءات العمل القياسية الموحدة في مقر الديوان، حيث عرضت أ. شادية دراغمة نموذج الدليل المعتمد من رئاسة الوزراء، وآلية العمل لإعداده من قبل المؤسسات الحكومية، وما زال العمل مستمرًا ضمن الفريقين للخروج بأدلة إجراءات ضمن معايير الجودة.

* المشاركة في اجتماع اللجنة الفنية المكلفة بتوحيد المصطلحات القانونية والقضائية:

شاركت الأستاذة سوسن عبيد بصفتها ممثلًا عن الإدارة العامة للتشريع في الديوان بالاجتماع الرابع والثلاثين للجنة الفنية المكلفة بتوحيد المصطلحات القانونية والقضائية في مقر المركز العربي للبحوث في بيروت على مدار ثلاثة أيام من 15-17 من شهر شباط/2023م، حيث تم إعداد ورقة من قبل الديوان حول المصطلحات القانونية للقوانين الآتية: التربية والتعليم، الجرائم الإلكترونية، نبذ التعصب، زراعة الأعضاء، تنظيم مهنة الطب، التمريض والمهن المساعدة للطب، وتم عرضها في الاجتماع وتم الخروج بعدة توصيات.

❋ اجتماع شبكة الباحثين/ الدارسين في المدرسة الوطنية الفلسطينية للإدارة:

حضرت الأستاذة أنوار العوري اجتماع لجنة البحث العلمي والدراسات الخاصة بالمدرسة الوطنية الفلسطينية بتاريخ 2023/01/26م، إذ تهدف هذه اللجنة إلى تعزيز أداء المنظومة الإدارية في الدولة بما يسهم في تشخيص وتحليل معالجة التحديات الإدارية، ونشر الفكر الإداري، ودعم صناعة القرار.

وقدم مدير دائرة الدراسات والاستشارات في المدرسة الوطنية الأستاذ علاء حماد عرضًا تقديميًا حول الإطار العام لعمل لجنة الأبحاث والدراسات ومهامها والمنهجيات المعتمدة، ومناقشة المجالات البحثية والدراسية التي تقع ضمن نطاق عمل المدرسة الوطنية، واستقطاب وتوسيع شبكة الباحثين والفرق البحثية.

❋ بطاقات «اعرف حقك»:

قدمت الإدارة العامة منذ بداية عام 2023م (6) بطاقات قانونية ضمن نشاط «اعرف حقك» الذي يهدف إلى نشر المعرفة القانونية، والمساهمة في معرفة المواطن للحقوق من خلال نشر بطاقة قانونية وفق أجندة المواعيد المعتمدة فلسطينيًا وعالميًا، ومن ضمن هذه البطاقات: يوم الطفل العالمي، يوم المرأة العالمي، يوم المعلم.

* مسابقة البحث العلمي القانوني الأول في دورته الأولى للعام 2023م:

انطلاقًا من محاور عمل الديوان الرئيسية، وتحديدًا إعداد الأبحاث والدراسات القانونية، وبهدف تطوير المنظومة التشريعية في فلسطين، والمساهمة في نشر الثقافة القانونية وتعزيز القدرات البحثية لدى الباحثين القانونيين، وبتوجهات من رئيس الديوان أطلق ديوان الجريدة الرسمية بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مسابقة البحث العلمي القانوني الدورة الأولى لعام 2023م، وذلك من خلال دائرة الأبحاث والدراسات القانونية في الإدارة العامة، وتسعى هذه المسابقة إلى تحقيق عدة أهداف منها نشر ثقافة البحث العلمي القانوني، مما يسهم في رفع جودة مخرجات البحث العلمي في فلسطين، والتشجيع على كتابة البحث العلمي للباحثين القانونيين، لا سيما طلبة الجامعات الفلسطينية؛ لمساعدتهم على مواصلة أنشطتهم ومبادرتهم البحثية، كما تم تشكيل لجنة توجيهية للمشروع برئاسة رئيس الديوان الأستاذة ريم أبو الرب، وعضوية كل من الأستاذة سماح الصوالحة قائم بأعمال مدير عام الإدارة العامة للتشريع، والدكتور شاهر زيود مدير عام في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومن المتوقع إعلان النتائج في شهر أكتوبر المقبل.

رفع وبناء قدرات موظفي الإدارة العامة للتشريع

ضمن توجهات رئيس الديوان بضرورة الاستثمار بالمورد البشري باعتباره محورًا أساسيًا لرفعة الديوان، حيث تتم عملية بناء قدراته من خلال التدريب بشكل مستمر بهدف تعزيز وتطوير مهاراته، شارك موظفو الإدارة العامة في هذه التدريبات التي كان لها الأثر في تنمية مهاراتهم، وتتمثل هذه التدريبات بالآتي:

* تدريبات المدرسة الوطنية الفلسطينية للإدارة:

1. دورة تدريبية لرؤساء الأقسام والشعب

شاركت الأستاذة لينا عمرو الموظفة في الإدارة العامة للتشريع في دورة تدريبية تم عقدها في المدرسة الوطنية الفلسطينية للإدارة، وكانت الدورة تستهدف فئة رؤساء الأقسام والشعب، وقد تضمن التدريب (8) مواضيع مختلفة تهم الموظف الحكومي، وهي: الحكم الرشيد، خدمات الجمهور، النوع الاجتماعي، إعداد الخطط التنفيذية، إدارة الفريق، الاتصال والتواصل، إعداد التقارير، التدقيق في المالية العامة.

2. دورة تدريبية للموظفين الجدد

شارك موظفو الإدارة العامة للتشريع في التدريبات الخاصة بالموظف الجديد في المدرسة الوطنية، حيث تناول التدريب مواضيع تتعلق بقانون الخدمة المدنية، ومدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة، وقانون التقاعد، وغيرها من الأمور التي تهم الموظف الجديد.

3. دورة تدريبيّة متقدّمة في كتابة المنشورات البحثية

شارك الدكتور منتصر دار ناصر والأستاذة لينا عمرو بصفتهم ممثلين عن الإدارة العامة للتشريع في دورة تدريبيّة متقدّمة في كتابة المنشورات البحثية، نظّمتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال الإدارة العامة للتطوير والبحث العلمي، واستمرت الدورة التي قدمّها أ. د. أحمد عمرو من جامعة القدس على مدار يومين متتاليين، واستفاد منها عدد من الباحثين في مؤسسات التعليم العالي والباحثين الفلسطينيين عمومًا.

وهدفت الدورة إلى دعم وتعزيز وبوتقة البحث العلمي، وتجميع جهود الباحثين الفلسطينيين، والتدريب على إعداد المنشورات البحثية وفق أسس علمية سليمة ودقيقة. وفي ختام التدريب تم توزيع الشهادات على كافة الباحثين المشاركين في الدورة.

حماية المال العام واسترداد الأموال المنهوبة أو المهربة

إعداد: الدكتور منتصر دار ناصر

من المؤكد أن موضوع الأموال العامة يحتل مكانًا بارزًا في دراسات القانون الإداري، لا سيما العصر الحديث، فهو يعتبر عماد النشاط الاقتصادي، حيث كان للتطور الحديث لمهام الدولة وتوسع نشاطاتها أثر كبير في ازدياد أهمية الأموال العامة، حيث تعتبر الأموال العامة وسيلة هامة لتسيير النشاط الإداري في الدولة بكافة مرافقها العامة، ونظرًا لأهميتها الكبرى فإنها تخضع لنظام قانوني خاص مغاير للنظام القانوني الذي تخضع له الأموال الخاصة المملوكة للأفراد، لذلك يجب على الدولة أن تتخذ تدابير وقائية علاجية رادعة بشأن حماية المال العام ومكافحة الفساد، وكذلك تبني نهج الشفافية؛ لأن هذه الأمور تزرع الطمأنينة وتسهم في إشباع شعور الناس بالعدالة، وتعزز من شرعية مؤسسات الدولة وتدعم سلطاتها.

ومع أن حماية المال العام ومكافحة الفساد تحتاج إلى بناء متين يتعزز مع الزمن، إلا أن الجانب الذي لا يحتمل التأجيل منها هو جانب استرداد الأموال المهربة أو المنهوبة، إذ إن إظهار الإرادة السياسية بشأنه وبلورته في خطط واقعية ومبنية على أسس متينة أمر يجب أن يكون على صفة الاستعجال، ذلك أن الزمن يساعد على تبديد هذه الأموال أو إخفائها وإضاعة أدلتها، فكلما طال الزمن زادت عملية الاسترداد تعقيدًا، ولا شك أن هذه العملية صعبة وتثير عدة معوقات قانونية وإدارية وتقنية، تشهد تطورًا ملحوظًا وتراكمًا في الخبرات من خلال دراسة تجارب الدول، وتبين مواطن نجاحها وإخفاقها، والنتائج التي وصلت إليها ومراجعة المقارنات التي تمت بينها.

وتناولت الدراسة بدايةً في فصلها الأول موضوع الحماية القانونية للمال العام في التشريعات المطبقة في دولة فلسطين، واتضح لنا من خلال ذلك أهمية هذه الدراسة، لا سيما بعد التطور البالغ واتساع وظيفة الدولة الاقتصادية، وبالنسبة لوسائل الحماية القانونية للأموال العامة، فقد وجدنا أن التطور في وظيفة الدولة أدى إلى ارتقاء حماية المال العام إلى مرتبة النص عليها في الدستور، فأصبحت نتيجة لذلك مبدأً دستوريًا تبنته الكثير من التشريعات والدساتير المعاصرة، وهذا يعكس الدور والأهمية الكبيرة للأموال العامة، باعتبارها أداة الدولة في مباشرة نشاطاتها الاقتصادية، وقد أدى ذلك التطور إلى انعكاساته البينة على صعيد التشريع العادي، ولا سيما التشريع الجنائي.

ومن ثم تناولت الدراسة طرق وخطوات استرداد الأموال المنهوبة ضمن الإطار الناظم لها، سواء على الصعيد الدولي أم الإقليمي. وعليه، تبين لنا أن العملية العامة لاسترداد الأموال المنهوبة هي عملية معقدة لكنها ليست مستحيلة؛ بل تتطلب استراتيجية وتعاونًا من جميع الخبراء القانونيين، واستغلال الاتفاقيات والمبادرات الدولية، ومن بينها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومبادرة (ستار) لاسترداد الأموال المنهوبة.

واستعرضت الدراسة في الفصل الثاني منها بعض التجارب الدولية المتميزة في موضوع استرداد الأموال المنهوبة كالتجربة النيجيرية والبريطانية والسويسرية، وتناولت الكيفية التي تتعامل فيها الدول مع الحالات المعروضة عليها في موضوع الاسترداد، كما عرضت الدراسة تجارب لبعض الدول العربية كالتجربتين التونسية والمصرية، وتم تسليط الضوء على جوانب القوة والإخفاق لهذه التجارب.

وأخيرًا وليس آخرًا تناول الباحث التجربة الفلسطينية في مجال استرداد الأموال المنهوبة من الناحيتين التشريعية والتطبيقية، واتضح أن التجربة الفلسطينية هي تجربة بسيطة، وما زالت مؤسسات الدولة التي تتبع مسألة الاسترداد بحاجة إلى المزيد من الجهود، والعمل على تطوير هذا الجانب على الصعيدين التشريعي والتطبيقي.

في الجزء الأخير من الدراسة، أوصى الباحث بمجوعة من التوصيات تمثلت في الآتي:

1. ضرورة إصدار قانون خاص بشأن تحصيل الأموال العامة وإجراءات صرفها تنفيذًا لنص المادة (89) من القانون الأساسي الفلسطيني، التي نصت على: «يبين القانون الأحكام الخاصة بتحصيل الأموال العامة وبإجراءات صرفها».
2. ضرورة الإعلان عن تفاصيل المنح والقروض والتسويات المالية، واطلاع المواطنين والرأي العام وبكل شفافية حول أوجه إنفاق المال العام.
3. ضرورة سن قانون خاص بالعقوبات الاقتصادية والذي يتضمن مختلف أنواع الجرائم الاقتصادية؛ حتى لا تبقى مبعثرة في ثنايا بعض النصوص الخاصة، بحيث يصعب التعرف عليها بالشكل العلمي المطلوب.
4. تطوير الرقابة الفاعلة على المؤسسات العامة من خلال تحديد القوانين والأنظمة والتعليمات لكل الممارسات المالية والإدارية، وبما يقلل حجم الاجتهادات الشخصية التي تعتبر أهم مدخل للغش والفساد، وكذلك تفعيل وسائل المحاسبة والمسائلة، وتحديث وسائل وأساليب الرقابة.
5. إنشاء لجنة متخصصة باسترداد الأموال تتبع هيئة مكافحة الفساد، وتتابع مسألة استرداد الأموال المنهوبة.
6. ضرورة عقد مجموعة من الاتفاقيات الدولية الثنائية في مجال تسليم المجرمين واسترداد المتحصلات الجرمية.
7. توقيع مجموعة من المذكرات التفاهمية مع الدول العربية الشقيقة؛ لرسم سياسة محددة لاسترداد الأموال المنهوبة والمهربة.
8. ضرورة وضع آلية واضحة ومحددة لتنسيق موضوع المساعدة القانونية المتبادلة واسترداد الأموال المنهوبة بين شبكة جهات الاختصاص على المستوى المحلي.
9. إنشاء جهاز شرطي عربي، يكون على غرار جهاز الإنتربول الدولي من أجل تسهيل ملاحقة المجرمين وتقديم المساعدة.
10. إقرار تشريع فلسطيني يعالج موضوع استرداد الأموال المنهوبة والتعاون الدولي.

الإدارة في صور